



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN:1812-8742

EISSN:2791-092X

Arcif : 0.375

Measuring and analyzing the impact of exchange rate changes on inflation rates in Iraq for the period 2022-2004

قياس وتحليل أثر تغير سعر الصرف على معدلات التضخم في العراق للمدة [2022-2004]
زینب محمد إبراهيم أ.م.د. فالح نغيمش مطر

Assistant Professor Dr. Faleh Naghamish Matar

dr_falih@uomstansiriyah.edu.iq

Zainab Muhammed Ibraheem

zainab_m.ibrahem@uomstansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

Abstract

To achieve the research objective of measuring and analyzing the impact of both the exchange rate and the currency window on the inflation rate, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to estimate the relationship between the economic variables under study in the long run. The results of the standard analysis showed the existence of a long-term equilibrium relationship according to the Bounds-Test methodology between the exchange rate and inflation in the period studied. The study relied on the descriptive method and the inductive method to analyze the theoretical framework of the relationship between these variables, while the quantitative method was used to test the hypothesis regarding the case study (Iraq). The research concluded with a set of Conclusions and recommendations, the most important of which was the fluctuating stability of the exchange rate and the inflation rate in Iraq after the issuance of Law 56, which stipulates the independence of the Central Bank for the year 2004, and the Iraqi economy remaining largely centered around the oil sector during the research period. The most important recommendation of the study is that the vicious circle that the Iraqi economy suffers from must be broken due to the heavy dependence on oil revenues, and this requires effective coordination between the parties responsible for managing financial and monetary policies.

Keywords: exchange rate, inflation, currency selling window

المستخلص

لغرض الوصول إلى هدف البحث المتمثل بقياس وتحليل تأثير كل من سعر الصرف و نافذة العملة على (معدل التضخم)، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من اجل تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة في الأجل الطويل، وأظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفقاً لمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds-Test) بين سعر الصرف والتضخم في المدة المدروسة، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والمنهج الاستقرائي لتحليل الإطار النظري للعلاقة بين هذه المتغيرات، بينما تم استخدام الأسلوب الكمي لاختبار الفرضية فيما يخص الحالة الدراسية (العراق)، واختتمت البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكان أهمها استقرار متذبذب في سعر الصرف ومعدل التضخم في العراق بعد صدور قانون 56 الذي ينص على استقلالية البنك المركزي لسنة 2004، وبقاء الاقتصاد العراقي متمركزاً بشكل كبير حول قطاع النفط خلال مدة البحث واهم ما أوصت به الدراسة هو يجب كسر الحلقة المفرغة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية ويتطلب ذلك تنسيقاً فعالاً بين الجهات المسؤولة عن إدارة السياسات المالية والنقدية

الكلمات الرئيسية: سعر الصرف، التضخم، نافذة بيع العملة

ان دور السياسة النقدية بوصفها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، تظهر فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي عن طريق ضبط معدلات التضخم، لأن النمو الاقتصادي عبارة عن تناغم بين العرض الكلي والطلب الكلي، وتتجلى أهمية معالجة التضخم بوصفه الهدف النهائي للسياسة النقدية، وبالنسبة للاقتصاد العراقي فإن سعر الصرف من عام 2004_2022 هو شبه مستقر لكنه يتغير بين حين وآخر وبطرق مختلفة كون أن سعر الصرف في الاقتصاد العراقي يخضع لقوى متشعبة للطلب على العملة في نافذة البنك المركزي العراقي فعند زيادة الطلب على العملة يلبي البنك المركزي هذا الطلب للحفاظ على استقرار سعر الصرف ومن ثم استقرار التضخم هذه الالية تبناها البنك المركزي واستطاع ان يحافظ على المستوى العام للأسعار خاصة بعد عام 2004 عندما تم صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 56، الذي يجعل البنك المركزي يتمتع باستقلالية عن الحكومة وتكون قرارته تصدر عن مجلس إدارته.

المبحث الاول / منهجية البحث

أهمية البحث: تكمن في الجانبين التطبيقي والقياسي وإيضاح الدور الذي يمارسه سعر الصرف في التأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال نافذة العملة المتمثلة بإجمالي مبيعات ومشتريات البنك المركزي

مشكلة البحث: يواجه الاقتصاد العراقي تحديات مستمرة في مواجهة التضخم، ويرجع ذلك جزئياً الى التغيرات في سعر الصرف لأن الاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات المنفتحة على العالم الخارجي، إذ إن انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي يزيد من تكلفة الاستيرادات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية الى جانب ضعف الانتاج المحلي والاعتماد الكبير على الاستيراد

فرضية البحث:

- * الفرضية الرئيسية: يوجد أثر طردي ممتد من سعر الصرف الموازي إلى معدل التضخم في العراق في الأمد الطويل
- * الفرضية الفرعية، وتتفرع هذه الفرضية على الأمد الطويل إلى ما يلي:
- 1- وجود أثر عكسي يتجه من مشتريات البنك المركزي إلى معدل التضخم.
- 2- وجود أثر عكسي يتجه من مبيعات البنك المركزي إلى معدل التضخم.

هدف البحث: قياس وتحليل تأثير كل من سعر الصرف ونافذة العملة (إجمالي مشتريات ومبيعات) على معدل التضخم في العراق باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي الفجوات الزمنية المبطة ARDL.

منهجية البحث: إن البحث اعتمدت على الأسلوب الوصفي والمنهج الاستقرائي فيما يتعلق بالإطار النظري، وعلى الأسلوب الكمي من أجل اختبار الفرضية فيما يخص الحالة الدراسية (العراق)

حدود البحث: الزمانية: (2004-2022) المكانية: الاقتصاد العراقي

هيكلية البحث: من أجل التحقق من صحة الفرضية الاقتصادية التي تم فرضها في البحث او عدم صحتها والوصول الى الهدف الرئيس، وفقاً للمنهجية المعتمدة حيث تضمن البحث ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات إذ يتضمن المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف والتضخم، اما المبحث الثاني:- تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد العراقي و

المبحث الثالث: قياس وتحليل تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني / سعر الصرف والتضخم مدخل نظري

1. مفهوم سعر الصرف Exchange Rate. تضمنت الكثير من الادبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة لسعر الصرف واختلف الباحثين في اعطاء المفهوم المناسب لسعر الصرف أستناداً لوجهة نظر كل واحد منهم فمنهم من يرى سعر الصرف على أنه النسبة المعتمدة في التبادل بين سعري عمليتين على سبيل المثال 1دينار = 3 دولاراً أو بالعكس (العيساوي، 2010: 280) أو أنه الكمية المطلوبة من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية او العكس إذ يتحدد سعر الصرف مثله مثل أي سلعة اخرى

بتفاعل قوى الطلب على العملة الأجنبية وعرض العملة في الاسواق الداخلية ويمكن تعريف سوق الصرف الاجنبي Exchange Market بأنه (التقاء البائعين والمشتريين لل عملات المحلية والأجنبية المختلفة بغض النظر عن المكان والزمان حسب المعلومات وانظمة معينة للإفادة من فروقات الاسعار، أو ما يحققة من مزايا من خلال عمليات التبادل (سلع وخدمات والأصول المالية والموارد الاخرى) (معروف، 2005:281) يتضح مما سبق أن سعر الصرف بمثابة المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع دول أخرى من خلال تدفق كلاً من الصادرات والاستيرادات أي لها دوراً هاماً في ربط أقتصاد دولة ما مع أقتصادات الدول الاخرى

2. أنواع سعر الصرف Types of Exchange Rates

2،1: سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate : يشير سعر الصرف RER الحقيقي إلى النسبة بين الأسعار في البلدين المقارنين مع مراعاة اختلاف مستويات الأسعار على سبيل المثال إمكانية استبدال كيس من الأرز في تايلندا بكيس من الأرز في الولايات المتحدة ويتطلب ذلك معرفة سعر الصرف الحقيقي لكلا البلدين $RER = E(p/p^*)$ (Govil, 15:2014) مستوى الأسعار المحلي * p مستوى الأسعار الأجنبية

2،2: سعر الصرف الاسمي (Nominal Exchange Rate) NER: يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي بأنه مقياس لقيمة عملة إحدى الدول التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دول أخرى ويتم تبادل العملات (البيع والشراء) حسب أسعارها بين بعضها البعض اذ يؤدي تفاعل قوى الطلب والعرض في اسواق الصرف إلى تحديد سعر الصرف الاسمي الخاص لعملة دولة ما في لحظة معينة (ملجخ سليم وبشيشي- وليد، 2020:544)

2،3: العوامل المؤثرة في سعر الصرف Exchange Rate DeterMinants

2،3،1: ميزان المدفوعات: ان التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات* يُعد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف لأنه يمثل حلقة وصل بين الدولة والعالم الخارجي ويمكن توضيح هذا العامل من خلال العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، أن سعر الصرف يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بميزان المدفوعات ففي حالة العجز يزداد طلب البلد على العملات الأجنبية مقابل إنخفاض طلب الأجانب على عملته وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى ان تكون السلع المحلية أرخص نسبياً بالنسبة للأجانب بسبب إنخفاض قيمة عملة البلد صاحب العجز مما يشجع على زيادة التصدير وفي الوقت نفسه تصبح السلعة الأجنبية اغلى نسبياً من السلع المحلية هذا من وجهة نظر المقيمين مما يؤدي إلى تخفيض الاستيرادات أي تحقيق التوازن في ميزان مدفوعات من خلال تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات (Salvatore ,551:2019)

2،3،2: السياسة النقدية: من خلال سعر الصرف كهدف وسيط او نهائي تساهم السياسة النقدية في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل تغيير سعر الصرف اتجاه العملات الأخرى لأن سعر الصرف يتعرض لتقلبات وتؤثر هذه التقلبات على الاوضاع الاقتصادية لدولة ما فعدم السيطرة على سعر الصرف قد يزيد من الضغوط التضخمية كما أن الحفاظ على سعر الصرف مرتفع يؤدي إلى ضغوط أنكماشية تبطئ النمو الاقتصادي وتختلف فعالية كل من سعر الصرف الثابت والمرن في تحقيق اهداف السياسة النقدية (Tomas, 287:1984)

2،3،3: معدلات التضخم: في ظل أسعار الصرف المرنة وعدم تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي تعد هذه الاسعار أكثر مرونة من نظام سعر الصرف الثابت من حيث تحكمها في معدلات التضخم ان الدولة التي لديها محاولة صادقة لمحاربة التضخم تقوم بتثبيت سعر صرف عملتها بسعر صرف عملة أخرى والتي يكون لديها بنك مركزي ذو كفاءة عالية وتاريخ منخفض لمعدلات التضخم (Branson, 1981) (المصري، 2013:29)

ميزان المدفوعات :-هو سجل محاسبي يسجل كافة المعاملات التجارية والاقتصادية المالية التي تمت بالفعل خلال مدة زمنية معينة *

2.4، مفهوم التضخم Inflation: لقد مر مفهوم التضخم بتطورات واسعة وهذه المفاهيم أستندت إلى بعض النظريات التي تفسر التضخم إذ ينجم التضخم بعدة عوامل خارجية ومحلية وهذا يأتي من وجود المشاهدات الفعلية لانتشار التضخم على المستوى العالمي ويعرف التضخم على أنه زيادة عامة أو واسعة النطاق في أسعار السلع والخدمات على امتداد مدة زمنية غير قصيرة ،لقد عرف كل من Laidler and Parkin التضخم على أنه عملية ارتفاع الأسعار بشكل مستمر أو ما يعادل ذلك من انخفاض مستمر في قيمة النقود (إنخفاض القوة الشرائية) ويؤكد أيضًا على استمرار أو الارتفاع في الأسعار باعتبارها سمة مميزة للتضخم (Roger,1998)

2.5، أنواع التضخم Types of Inflation

1،5،2: التضخم المعتدل Moderate Inflation :- هو ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 2 أو 3% خلال مدة زمنية معينة أي يرتفع ببطء وبمعدلات معتدلة ويُعرف أيضاً باسم التضخم الزاحف وفي فترات التضخم المعتدل يمكن أن تحدث بعض الآثار الإيجابية مثل توفير بيئة مناسبة للإنتاج والاستثمار أي أن الوحدات الاقتصادية تثق بالنقود ويكونون على استعداد للأحتفاظ بالنقود لأن الأسعار تكون مستقرة نسبياً وهو ما يجعل الوحدات الاقتصادية لديها ثقة بالقرارات التي تتخذها في فترات التضخم المعتدل (Dornbusch,3:1994)

2،5،2: التضخم المكبوت Suppressed Inflation: هو حالة يكون فيها الطلب على السلع والخدمات أكبر من العرض لكن الأسعار لا تستطيع الارتفاع بسبب القيود الحكومية ويمكن أن يحدث التضخم المكبوت في أي اقتصاد لكن يحدث بشكل أكثر شيوعاً في الاقتصادات المخططة مركزياً حيث تتحكم الحكومة في أسعار السلع والخدمات وعندما ترتفع الأسعار لمدة معينة يستدعي ذلك تدخل الحكومة والبنك المركزي لاحتوائه لكن يعاود الارتفاع بشكل طبيعي مما يجعل الحكومة تتدخل مرة أخرى لاحتواء هذا النوع من التضخم وهكذا (Barro,1: 1974)

2،5،3: التضخم المفرط Hyper Inflation:- هو الحالة التي ترتفع فيها أسعار السلع والخدمات بشكل سريع جداً مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وهو من أخطر أنواع التضخم ويظهر بسبب الزيادة المفرطة في عرض النقود مع انخفاض كبير في كمية المعروض السلعي ويحدث ذلك احياناً بسبب الحروب او الكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي (Moss,483-484:2014)

2،5،4: التضخم الركودي Stagflation :- ففي السبعينيات القرن الماضي شهدت الاقتصادات الغربية تضخماً كبيراً يعد أكبر اضطراباً منذ الكساد الكبير ورغم انحسار التضخم إلا أن الركود اللاحق أدى إلى زيادة البطالة ويمكن تعريف التضخم الركودي إلى الظاهرة التي تجمع بين ارتفاع معدلات التضخم وحدوث الركود الاقتصادي في نفس الوقت يتسم هذا الوضع بارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى جانب تراجع النشاط الاقتصادي (Lindberg,1:1985)

المبحث الثالث/ تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال نافذة بيع العملة.

عد مفهوم العلاقة بين سعر الصرف والتضخم أمراً بالغ الأهمية لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين والمواطنين على حدٍ سواء فالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف يمكن ان تؤثر بشكل كبير على التضخم وذلك من خلال التغيرات التي تحدث في نافذة بيع العملة، فعندما بدأت عملية إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 أي اعتماد سياسة نقدية وأدوات مستحدثة وهي (نافذه بيع العملة) التي أسهمت في تحقيق هدف البنك المركزي في تلك المدة وهو تخفيض معدل التضخم بمستوى مقبول ومسيطر عليه من قبل البنك المركزي بالإضافة الى تأثير الأزمة المالية التي حدثت في عام 2009 في تراجع معدلات التضخم و كنتيجة لإجراءات البنك المركزي ونتيجة لتلك الأزمة فقد تراجع الطلب الكلي وانخفض الانفاق العام ويلاحظ ان سعر الصرف والتضخم ظل كل منهما يتغير تغيراً طفيفاً ومسيطر عليه من قبل البنك المركزي حتى عام 2013 وعلى الرغم من استقرار سعر الصرف والتضخم على حدٍ سواء يلاحظ إنخفاض مشتريات البنك المركزي عام 2014 حيث بلغت من 47.52

مليار دولار ووصلت الى 25.65 مليار دولاراً عام 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة حرب داعش التي امتدت آثارها الى عام 2016 بالإضافة الى انخفاض المبيعات في نفس المدة اما في الاعوام من 2017 الى 2019 شهدت هذه الفترة استقرار في كل من سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي والتضخم وزيادة كل من مبيعات ومشتريات البنك المركزي بسبب الاستقرار الأمني الذي شهده البلد في تلك المدة، وفي الاعوام (2020 و 2021 و 2022) ارتفع سعر الصرف الرسمي إلى 1450 دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي موجب إذ بلغ المعدل السنوي (21.85%) في عام 2021 بعد أن كان (10.3%) في عام 2020 ويقابله ارتفاع سعر الصرف الموازي فقد ارتفع إلى 1474 دينار لكل دولار وبلغ معدل النمو 19.45% بعد أن كان 9.40% في عام 2020 مما أدى إلى ارتفاع التضخم من 0.6% إلى 6.1% وبمعدل نمو سنوي مرتفع جداً إذا بلغ 916.67%، إن العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتبعه في الاتجاه نفسه زيادة إجمالي مشتريات البنك المركزي إذ زادت من 30.73 مليار دولار إلى 46 مليار دولار ويعزى ذلك إلى زيادة الإيرادات الحكومية من النفط الخام بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بنسبة (59.5%)، اي بسبب زيادة الطلب على الطاقة هذا من جهة ومن جهة أخرى تم إقرار الموازنة العامة للدولة ومما صاحبها من ارتفاع في الانفاق العام وزيادة الانفاق الحكومي ولاسيما الأجور والمرتبات أدت إلى زيادة التضخم بينما مبيعات البنك المركزي انخفضت لنفس المدة في عام 2021 بمقدار 37.09 مليار دولار بعد أن كانت 44 مليار دولار في عام 2022 بسبب انخفاض استيرادات العراق بنسبة (-15.4%) بسبب استمرار الأزمة الصحية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، وبدأ البنك المركزي باستخدام الاحتياطات الأجنبية وذلك من خلال زيادة مبيعاته من الدولار لعام 2022 التي بلغت 46.81 مليار دولار بسبب زيادة الطلب من الأفراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بعد أن تم رفع الحظر بعد وباء كورونا وارتفعت حركة النقل تدريجياً بين الدول بالإضافة إلى استيعاب صدمة تغير سعر الصرف التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وإن هذه الزيادة في المبيعات أدت إلى تخفيض مستوى التضخم إلى 4% أي أن ارتفاع أسعار النفط سبب زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم مكن أو سمح للبنك المركزي شراء الدولار بشكل أكبر من وزارة المالية وبالتالي أدى إلى زيادة الاحتياطات الأجنبية وبالتالي عززت من قوة الدينار العراقي فحاول البنك المركزي ان يضح عملة أكثر بالنافذة حتى يتحقق هدف السياسة النقدية المتمثلة باستقرار سعر الصرف

جدول(1) تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال نافذة بيع العملة في الاقتصاد العراقي للمدة من 2004-2022

7	سعر الصرف الرسمي (دينار لكل دولار)	سعر الصرف الموازي (دينار لكل دولار)	إجمالي مشتريات البنك المركزي (مليار دولار)	إجمالي مبيعات البنك المركزي (مليار دولار)	معدلات التضخم %
2004	1453	1455	10.85	6.01	26.8
2005	1469	1472	10.68	31.05	36.9
2006	1467	1475	16.51	11.18	53.1
2007	1255	1267	28.11	15.98	31.1
2008	1193	1203	45.61	25.87	12.6
2009	1170	1182	23.01	83.40	8.5
2010	1170	1185	41.00	36.17	2.4
2011	1170	1196	51.00	39.80	5.6
2012	1166	1233	57.00	48.65	6.1
2013	1166	1232	62.00	55.68	1.9
2014	1188	1214	47.52	54.46	2.2
2015	1182	1247	32.45	44.30	1.4
2016	1190	1275	25.65	33.30	0.1
2017	1190	1258	40.36	42.20	0.2
2018	1190	1209	52.23	47.13	0.4
2019	1190	1196	58.85	51.13	0.2
2020	1304	1234	30.73	44.08	0.6
2021	1450	1474	46.00	37.09	6.1
2022	1450	1476	53.36	46.81	4.9

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، تقارير السياسة النقدية اعداد متفرقة والموقع الاتي <https://cbi.iq/page/51> بالإضافة الى الموقع الاحصائي للبنك المركزي بالنسبة للعمود (2)(3)(4)(5) اما العمود (6) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2022

المبحث الرابع/ قياس وتحليل تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد العراقي

1. نتائج قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم: من أجل اثبات صحة فرضية البحث من عدمها والوصول إلى الهدف الرئيسي. لها فضلاً عن دعم نتائج التحليل التي تم عرضها في المبحث الثاني، سوف يتم توصيف المتغيرات الأساسية للدراسة على وفق النظرية الاقتصادية. و أنموذج ARDL ويمكن تحديد هذه المتغيرات بما يأتي:

(جدول 2) متغيرات البحث من حيث (الاسم، والنوع، والرمز المستخدم) في أنموذج ARDL

ت	اسم المتغير	نوع المتغير	الرمز المستخدم
1	سعر الصرف الموازي	مستقل	PER
2	مشتريات البنك المركزي	مستقل	CBP
3	مبيعات البنك المركزي	مستقل	CBS
4	معدل التضخم	تابع	P

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الشرح السابق.

وبالاستناد إلى ما تقدم، يمكن صياغة المتغيرات في اعلاه بالمعادلة الخطية في أدناه وكالاتي:

$$P = f(PER, CBP, CBS,)(1)$$

$$P = \beta_0 + \beta_1 PER + \beta_2 CBP + \beta_3 CBS + U_i.... (2)$$

P: المتغير التابع.

B₀: الحد الثابت.

PER, CBP, CBS: المتغيرات المستقلة.

β₁, β₂, β₃: معاملات المتغيرات المستقلة

2. نتائج اختبارات السكون للسلاسل الزمنية

4، 2، 1 اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF): هذا الاختبار يمكن من خلاله الاستدلال فيما إذا كانت المتغيرات المدرجة في هذا الاختبار لا تكون ساكنة وتعاني من جذر الوحدة، وهنا نقبل فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، والجدول (3) في أدناه يوضح نتائج الاختبار لـ (ADF) وعبر ثلاث حالات (حد ثابت فقط Intercept، حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept، لا حد ثابت ولا اتجاه عام None). إذ يوضح الجدول بأن (سعر الصرف الموازي PER، مشتريات البنك المركزي CBP) ومعدل التضخم (P) غير ساكنة عند المستوى Level 1 (0) جميعها، لأنها كانت عند قيمة احتمالية أكبر من المستوى (5%)، مما تطلب الأمر إلى اتخاذ الفرق الأول Ist difference (1) لهذه المتغيرات حتى اسكنت فيه وفي جميع الحالات السابقة، وبالتالي هنا نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم. أما بالنسبة للمتغيرين (مبيعات البنك المركزي CBS، ومعدل التضخم P) فقد كانا سكينين عند المستوى Level 1 (0)، لأنها كانت عند قيمة احتمالية أقل من المستوى (5%)، إذا كانت مبيعات البنك المركزي ساكنة في حالتين فقط وهي (حد ثابت فقط، حد ثابت واتجاه عام)، في حين إن معدل التضخم كان ساكن في جميع الحالات الثلاثة.

جدول (3) نتائج اختبار (ADF)

Variables المتغيرات	المستوى I ₍₀₎ Level			الفرق الأول I ₍₁₎ Ist difference		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
PER	0.40	0.18	0.65	0.00	0.00	0.00
CBP	0.08	0.29	0.75	0.00	0.00	0.00
CBS	0.04	0.00	0.63			
P	0.01	0.03	0.00			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج (Eviews 12).

1.2، اختبار فليبس - بيرون P-P: هذا الاختبار يتميز بدقة أكثر في العينات ذات الحجم الصغير من اختبار ADF، ونتيجة لذلك سوف نعرض نتائج اختبار (P.P) ومقارنتها بنتائج اختبار (ADF) إذ يتضح لنا من خلال الجدول (4) نتائج اختبار (P.P) الذي يشير بأن المتغيرات (سعر الصرف الموازي PER

مشتريات البنك المركزي CBP، مبيعات البنك المركزي CBS، ومعدل التضخم (P) غير ساكنة عند المستوى 1 Level (0) في جميع الحالات (حد ثابت فقط Intercept، حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept، لا حد ثابت ولا اتجاه عام None)، لأن القيمة الاحتمالية كانت عند مستوى أكبر من (5%)، مما تطلب الأمر إلى اتخاذ الفرق الأول لهذه المتغيرات حتى إنها اسكنت فيه وفي جميع الحالات السابقة، ومن ثم هنا يجب أن نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.

جدول (4) نتائج اختبار (PP)

Variables المتغيرات	المستوى I ₍₀₎ Level			الفرق الأول I ₍₁₎ Ist difference		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
PER	0.48	0.96	0.64	0.16	0.02	0.01
CBP	0.29	0.50	0.67	0.01	0.05	0.00
CBS	0.05	0.19	0.51	0.00	0.02	0.00
EX	0.77	0.81	0.89	0.05	0.24	0.00
EM	0.47	0.69	0.80	0.05	0.20	0.00
P	0.57	0.78	0.12	0.04	0.14	0.03

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج (Eviews 12).

3: عرض النتائج ومناقشتها قياسياً واقتصادياً باستعمال نموذج ARDL: في هذا المطلب سيتم عرض نتائج نموذج ARDL ومناقشتها من الناحية القياسية والاقتصادية وذلك لتقدير دالة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الموازي PER، مشتريات البنك المركزي CBP، مبيعات البنك المركزي CBS) والمتغير التابع (معدل التضخم p) وكالاتي:

3،1: التقدير الأولي لأنموذج ARDL: بعد إن تبين لنا بأن المتغيرات (CB، CBS، PER) بالإضافة إلى P كانت ساكنة جميعها في الفرق الأول، ومن ثم فإن ذلك قد مهدنا إلى تطبيق أنموذج ARDL، والجدول (5) يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج من ناحية اختبار فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات الداخلة في الأنموذج، فضلاً عن اختبار القوة التفسيرية لمعامل التحديد المرجح، وقيمة F المحتسبة. ويوضح الجدول (5) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد عدد الدرجات المثلى للإبطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرات (PER، CBS، CBP، P)، إذ كانت درجة الإبطاء الزمني للمتغير التابع وهو معدل التضخم P درجتان زمنيتان متباطئة، في حين أن درجات الإبطاء الزمني للمتغيرات (CBS، CBP، PER) هي (2، 0، 3) على التوالي. ومن جانب آخر فقد أظهرت النتائج الإحصائية بأن المتغيرات المستقلة قد فسرت بأن قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغ نحو (0.98%) في التغير الحاصل في المتغير التابع P يعود سببها إلى التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، وان المتبقي (0.2%) يعود إلى حد الخطأ العشوائي (متغيرات أخرى لم تدخل في المعادلة أو الأنموذج). وأما بالنسبة ل (F-statistic) فهي معنوية جداً من الناحية الإحصائية لان قيمة Prob اقل من (5%) إذ بلغت (0.00000) وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج من الناحية الإحصائية.

جدول (5) نتائج التقدير الأولي لأنموذج ARDL

درجة الابطاء الزمني للمتغير التابع

درجات الابطاء
الزمن للمتغيرات

Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 0, 2)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.44140	0.152732	1.747472	P(-1)
0.0007	-4.187712	0.256250	-1.073101	P(-2)
0.0001	5.223696	0.021433	0.111959	PER
0.0002	-4.894629	0.039906	-0.195326	PER(-1)
0.0014	3.850947	0.024647	0.094915	PER(-2)
0.0019	0.488451	0.144665	0.070662	CBP
0.0532	-1.425731	0.168939	-0.240861	CBP(-1)
0.0070	0.003865	0.168154	0.000650	CBP(-2)
0.0086	-2.991601	0.129206	-0.386534	CBP(-3)
0.0229	2.517116	0.084899	0.213702	CBS
0.0227	-2.520803	0.107150	-0.270105	CBS(-1)
0.0566	1.892633	0.096655	0.182932	CBS(-2)
0.0311	-2.364133	0.067033	-0.158474	CBS(-3)
0.0351	-0.082784	0.067417	-0.005581	EX
0.0519	0.189703	0.249591	0.047348	EM
4.514252	Mean dependent var		0.992206	R-squared
7.312898	S.D. dependent var		0.983438	Adjusted R-squared
3.019438	Akaike info criterion		0.941108	S.E. of regression
3.863770	Schwarz criterion		14.17096	Sum squared resid
3.310902	Hannan-Quinn criter.		-33.84017	Log likelihood
2.613068	Durbin-Watson stat		113.1639	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

3،4،2- اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

ان التحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الموازي PER، مشتريات البنك المركزي CBP، مبيعات البنك المركزي CBS) والمتغير التابع (معدل التضخم P) فلا بد من إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك، ويتم أخذ القرار بوجود التكامل المشترك من عدمه بين هذه المتغيرات ذلك من خلال مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع قيمة الحدين الأعلى (1) والحد الأدنى (0)، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فيجب القبول بالفرضية البديلة والتي تنص على أن (هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات ورفض فرضية العدم). وبالعكس إذا كانت قيمة (F) أقل من قيمة الحد الأدنى فيجب القبول بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)، وأما إذا وقعت قيمة (F) بين الحدين الأعلى والادنى فأن النتيجة هنا تكون غامضة وغير حاسمة، والجدول (6) في أدناه يوضح ما تقدم.

جدول (6) نتائج اختبار الحدود Bounds test

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3	2.08	10%	3.975649	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K
3.73	2.7	2.5%		
4.15	3.06	1%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (6) في أعلاه بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة بقيمة (3.975649) أعلى من قيمة الحدين الأعلى بقيمة (3.38)، والادنى بقيمة (2.39) وعند المستوى الاحتمالي (5%)، فإن ذلك يشير على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات (CBS، CBP، PER) و (P) ومن ثم هنا يجب أن رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

3,3,4. اختبار المعلومات المقدرة في الأجل الطويل، يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة الطويلة يوضح الجدول (7) نتائج تقدير معلمات المتغيرات المستقل في الأجل الطويل ويمكن تفسير هذه النتائج بما يلي: سعر الصرف الموازي PER ، يوضح الجدول (7) بأن هناك تأثير طردي لسعر الصرف الموازي على معدل التضخم، وبكلام آخر أن زيادة سعر الصرف الموازي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.095%) وعند مستوى معنوي بلغ (0.0044) ويمكن ارجاع سبب هذه العلاقة إلى عوامل عدة منها ما يلي:-

1. زيادة تكاليف الاستيرادات: حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الاستيرادات من السلع والخدمات، مما يؤدي ارتفاع سعر الصرف الموازي ثم بدوره إلى زيادة تكلفة استيرادات السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع أسعارها في السوق المحلية.

2. انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي: ان ارتفاع سعر الصرف الموازي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي، ومن ثم يجعل المستهلكين يدفعون أكثر من المال لشراء نفس كمية السلع والخدمات. ب. مشتريات البنك المركزي CBP: يوضح الجدول (7) بأن هناك تأثير عكسي لمشتريات البنك المركزي على معدل التضخم، وهذا يعني أن زيادة مشتريات البنك المركزي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار (2.15%) وعند مستوى معنوي بلغ (0.0001)، إن هذه العلاقة العكسية بين CBP و P قد تطابقت مع المعلومات المقدرة في الاجل القصير عند التباطؤات الزمنية ثلاثة $\{D(CBP), -D(CBP)\}$ من قبل وزارة المالية أي (الإيرادات النفطية) نتيجة ارتفاع أسعار النفط فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي، ومن ثم استقرار سعر الصرف والحفاظ على مستوى التضخم. لذلك يمكن القول بأن تأثير مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية على التضخم يعتمد على كيفية إدارة البنك المركزي للاقتصاد بشكل عام، فإذا تم استخدام مشتريات العملة الأجنبية كجزء من استراتيجية شاملة للسياسة النقدية، فقد تُساعد في خفض التضخم على المدى الطويل، ومع ذلك، إذا تم استخدامها بشكل غير حكيم، فقد تؤدي إلى نتائج عكسية

ج- مبيعات البنك المركزي CBS: يوضح الجدول (7) التأثير العكسي. لمبيعات البنك المركزي على معدل التضخم، وهذا يعني أن زيادة مبيعات البنك المركزي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار (1.21%) وعند مستوى معنوي (0.0022)، إن هذه العلاقة العكسية بين CBS و P قد تطابقت مع المعلومات المقدرة في الاجل القصير عند التباطؤات الزمنية $\{D(CBP), D(CBS)\}$ كما يمكن ارجاع السبب نفسه، بأنه كلما زادت مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية في النافذة، فإن ذلك يؤدي إلى سحب السيولة من السوق (الدينار العراقي) ومن ثم انخفاض كمية النقود المتداولة وانخفاض المستوى العام للأسعار وبالتالي هبوط التضخم. كما أن التوقعات التضخمية هي الأخرى تمارس دوراً في التأثير على التضخم عندما يسحب البنك المركزي السيولة من السوق، فإن ذلك يظهر التزامه بالسيطرة على التضخم، وهذا يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض توقعات التضخم

جدول (7) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0044	5.678650	0.009454	0.095489	PER
0.0001	-9.661159	0.207402	-2.152656	CBP
0.0022	-19.40051	0.074844	-1.215725	CBS
0.0513	-0.037092	0.099327	-0.583684	EX
0.0000	14.42962	0.188636	1.875855	EM
0.0386	-3.472509	7.925825	-20.59667	C

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 _ 2022 حيث تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن إدراجها بالنقاط الآتية:-

- 1- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في المبحث التحليلي والتطبيقي فقد تم إثبات صحة فرضية الدراسة التي تنص على (وجود أثر طردي ممتد من سعر الصرف الموازي إلى معدل التضخم في العراق في الأمد الطويل هذا من جانب ومن جانب آخر إثبات الفرضية الفرعية، في الأمد الطويل التي تنص على وجود أثر عكسي. يتجه من مشتريات البنك المركزي ومبيعات البنك المركزي إلى معدل التضخم
- 2- شهد الاقتصاد العراقي استقراراً متذبذباً في سعر الصرف ومعدل التضخم في العراق بعد صدور قانون 56 الذي ينص على استقلالية البنك المركزي لسنة 2004، وبقاء الاقتصاد العراقي متمركزاً بشكل كبير حول قطاع النفط
- 3- واجهت السياسات الاقتصادية في العراق تحديات عدة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري والمالي، وبدأت هذه التحديات مع الأزمة المالية وتبعها الاضطرابات السياسية، مثل أحداث داعش وانتهت بصدمة مزدوجة نتج عنها هبوط في أسعار النفط وتراجع في تدفق العملات الأجنبية إلى البنك المركزي، وتفاقم حالة العجز المالي في الموازنة ومع ذلك، لا بد من ذكر العوامل الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، مثل ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية وزيادة الاحتياطيات الأجنبية التي أدت إلى قوة العملة المحلية واستقرار سعر الصرف
- 4- أظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الموازي PER، مشتريات البنك المركزي CBP، مبيعات البنك المركزي CBS) إلى المتغير التابع معدل التضخم (P) على وفق أنموذج (ARDL)، إذ إن إحصاء قيمة F المحسوبة أعلى من قيمة الحدين

التوصيات:

- 1- يتوجب على الاقتصاد العراقي كسر الحلقة المفرغة التي يعاني منها وهي اعتماده على الإيرادات النفطية التي لا يمكن الاستغناء عنها وخاصة في تمويل النفقات العامة لا سيما الجارية لهذا يجب على الحكومة أن توجه النفقات الاستثمارية باتجاه دعم القطاعات الاقتصادية ودعم البنية التحتية
- 2- ينبغي الحفاظ على سعر صرف مستقر على المدى الطويل مما ينعكس ذلك على استقرار التضخم، الأمر الذي يتطلب التنسيق بين جميع الأطراف المسؤولة عن إدارة الاقتصاد العراقي وخاصة السياستين المالية والنقدية وحتى التجارية من أجل أن تحد هذه السياسات من هيمنة الدولار في المعاملات التجارية المحلية
- 3- يجب الحفاظ على قيمة الدينار العراقي والحد من ظاهرة تهريب الدولار إلى الخارج وذلك عن طريق وضع رقابة صارمة على مكاتب الصيرفة وعمليات التحويل الخارجي وتقليص الفرق بين سعر الصرف الموازي والرسمي عن طريق تجنب لجوء المتعاملين الطبيعيين إلى السوق الموازية ما دام هناك البديل الأفضل وهي القنوات الرسمية المتمثلة بمزاد العملة
- 4- على الرغم من أن النفط يعطي صورة إيجابية للاقتصاد العراقي ويعتبر المصدر الأساسي للدخل القومي إلا أن النفط يعد من الموارد الناضبة وبالتالي يصبح مصدر دائم في تعرضه للصدمات لذلك ينبغي تنويع مصادر الإيرادات العامة كجباية الضرائب والرسوم والعقوبات الإيجابية التي تعود على استقرار الوضع الاجتماعي مع مراعاة طبيعة النشاطات التي تفرض عليها لتجنب الأضرار بالطبقات الفقيرة والعمل على تطوير قطاع السياحة وتعزيز التجارة غير النفطية

REFERENCES

المصادر والمراجع:

- 1- العيساوي، عبد الكريم جابر، التمويل الدولي (مدخل حديث)، 2012، عمان/الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط/1
- 2- معروف، هوشيار، الاقتصاد الدولي/العلاقات الاقتصادية الدولية، 2005 عمان/الأردن، دار جرير، ط/1
- 3- فؤاد، فتاح والشيخلي، علي عبد الجليل صادق، أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي والانفتاح الاقتصادي على التضخم والميزان التجاري في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990_2020 بأستخدام نماذج PANEL NARDL، سنة 2022، مجلة أقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18/العدد 30:
- 4- ملجخ، سليم وبيشي وليد، أثر تغير سعر الصرف الاسمي على العائد على الاموال المتاحة /دراسة تطبيقية على مجموعة من panel للبنوك للفترة (2011-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية العدد 23، 2020
- 5- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (2004_2022)
- 6- Harberger, A. C. (2004). The real exchange rate: issues of concept and measurement. University of California, Los Angeles
- 7- Moss, D. A. (2014). A concise guide to macroeconomics: what managers, executives, and students need to know. Harvard Business Press.
- 8- Govil, R. (2014). Exchange rates: Concepts, measurements and assessment of competitiveness. IMF Regional Training Institute Bangkok Thailand November
- 9- Miles, W. (2003). Fixed exchange rates and sticky prices in emerging
- 10- Salvatore, D. (2019). International economics. John Wiley & Sons
- 11- Tomas F. Dernburg and Dunanm-Medon Yall Macro Economics. The measurement Annually sis and control of Aggreet Economic Activity six adition
- 12- Roger, S. (1998). Core inflation: concepts, uses and measurement. Reserve Bank of New Zealand Discussion Paper, (G98/9).
- 13- Dornbusch, R., & Fischer, S. (1993). Moderate inflation. The World Bank
- 14-Lindberg, L., & Maier, C. S. (Eds.). (1985). The politics of inflation and economic stagnation. Brookings Institution Press
- 15 -Barro, R. J., & Grossman, H. I. (1974). Suppressed inflation and the supply multiplier. The review of economic studies, 41(1), 87-104.